العرب
الثلاثاء 2020/05/12
السنة 42 العدد 11700

مزاعم التلاعب بالليرة تعمق متاعب تركيا الاقتصادية

محاولات يائسة من وكالة الرقابة المصرفية والتنظيمية لمنع انهيار العملة

أكد خبراء عالميون أن التحقيقات التي تجريها السلطات المالية التركية بشأن مزاعم بوجود تلاعب خارجي في عملتها قد تعمق متاعبها المالية، وسط ترجيحات بشأن توقف مصارف عالمية عن تداول الليرة في حال واصلت أنقرة خرق قواعد التعاملات المصرفية لحماية الليرة المنهارة.

أول ضحايا سياسات أردوغان

أنقرة - تزايدت المؤشرات على عمق الأزمة الاقتصادية التركية وتخبط السلطات المالية في إيجاد سبل لتخفيف الضغوط على الليرة بسبب انحدار ثقة المستثمرين وأسواق المال العالمية بأوضاع البلاد.

ويرجح مصرفيون أن يؤدي التحقيق، الذي أعلنته أنقرة مؤخرا في مزاعم بوجود تلاعب بالعملة المحلية، إلى نتائج عكسية ويجعل بعض المصارف العالمية أكثر حذرا تجاه التعامل مع تركيا.

وتقول تركيا إن الليرة تواجه هجمة شرسة من بعض الأطراف الخارجية، في إشارة إلى بنوك عالمية حظرت التعامل معها الأسبوع الماضي، ما أدى إلى تراجعها مقابل العملات الرئيسية وخاصة الدولار، الذي تخطى سعر صرفه عتبة 7.2 ليرة.

> **7.2**
> ليرة قيمة الدولار في سوق الصرف حاليا، وهو أسوأ انخفاض للعملة التركية منذ سنوات

وتلقي السلطات التركية بالمسؤولية على بعض المؤسسات المالية النشطة وصناديق استثمارية تختص بالمضاربات يبدو أن الاقتصاد المحلي حاليا بات هدفا لها بسبب الوباء، ومع ذلك فإن الليرة أكبر ضحايا سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان.

وأشارت الوكالة التركية للرقابة المصرفية والتنظيمية (بي.دي.دي.كي) إلى أن عدة بنوك تقوم بشراء العملات الصعبة من السوق، دون أن تكون لديها سيولة من الليرة، بينما لم تف فيها بالتزاماتها تجاه البنوك التركية، متجاهلة قواعد السوق الحرة.

وفي تحرك يؤكد التخبط التركي في ظل سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان، أبدت أنقرة ليونة بشأن قرارها الذي اتخذته الأربعاء الماضي بحظر التعامل مع بنوك بي.أن.بي باريبا وسيتي غروب ويو.بي.أس غروب.

وأنهت الهيئة بشكل مفاجئ الاثنين حظرا فُرض على تداول الليرة على تلك المصارف، التي تتخذ من لندن مقرا لها، بعد أن أوفت بالتزاماتها الخاصة بالنقد الأجنبي.

جاء في الخطاب الذي اطلعت عليه رويترز وأكد متحدث باسم الهيئة فحواه أن البنوك التي استهدفها الحظر الخميس بعد تسجيل الليرة مستوى قياسيا منخفضا جديدا مقابل الدولار "أوفت بالتزاماتها في إطار زمني معقول".

ومع ذلك أكد متحدث باسم الهيئة لوكالة رويترز أن التحقيق الذي تجريه الهيئة في شأن البنوك الثلاثة مستمر. لكنه لم يذكر تفاصيل.

وكان رئيس بي.دي.دي.كي محمد علي أكبين قد قال لوكالة الأناضول الأحد الماضي إنه "قد يتم رفع الحظر إذا أوفت المصارف الثلاثة بالتزامات العملة المحلية للبنوك التركية"، لكن أضاف "سوف نستمر في محاربة محاولات التلاعب".

وخسرت الليرة نحو 18 في المئة من قيمتها منذ بداية العام الجاري لعدة أسباب من بينها الحروب التي يشنها أردوغان في سوريا وليبيا، في ظل ضغط من فايروس كورونا المستجد، الذي أودى بحياة 3641 شخصا بالبلاد، من بين أكثر من 135 ألفا أصيبوا بالمرض حتى الآن، وفق الإحصائيات الرسمية.

وتعتقد أوساط اقتصادية تركية أنه أصبح من الصعب مضاربة المستثمرين الأجانب على الليرة بعدما تم فرض قيود على إمكانية حصولهم على السيولة من العملة المحلية، غير أن محللين يرون في ذلك مجرد تطمينات يتم تسويقها للمتعاملين في الداخل.

وفرضت تركيا الحظر بعدما أخفقت محاولات التدخل في سوق الصرف وإجراءات جديدة لمكافحة التلاعب بالأسعار في الحد من انهيار الليرة.

وسجلت العملة مستوى متدنيا قياسيا الخميس الماضي بعدما ألقت وسائل إعلام حكومية المسؤولية على مؤسسات مالية غير محددة عن هجمات على العملة للتلاعب في أسعارها.

ورغم أن الليرة بدأت تتعافى بشكل طفيف وظهرت بوادر تقلص خسائرها بعدما ظهرت كلمة "الحظر"، لكن محللي أسواق المال يعتقدون أنها تلقت دعما ملتبسا من السلطات النقدية التركية لن يدوم طويلا.

واستقرت العملة المحلية مع بداية هذا الأسبوع، غير أن الحذر لا يزال ينتاب المستثمرين بشأن استنزاف احتياطيات العملة والحاجة إلى تمويل أجنبي مع تضرر الاقتصاد جراء جائحة كورونا.

ويؤكد أكبين أنه لا توجد خطط لتقييد التعليق والتحليل السوقي استنادا إلى الحقائق في أعقاب انتقاد بأن تعبير قواعد جديدة يمكن أن يجعل التعليق المالي يقع تحت طائلة المساءلة القانونية.

وقال صندوق النقد الدولي في تقريره نصف السنوي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي إن الاقتصاد التركي قد ينكمش بنسبة 5 في المئة هذا العام.

وأكد أن الانخفاض في الناتج الاقتصادي للبلاد ستصاحبه زيادة في البطالة، متوقعا معدل بطالة يبلغ 17.2 في المئة بحلول نهاية عام 2020.

وتوقع الصندوق بأن الانكماش الاقتصادي هذا العام يعادل هدف تركيا وهو رقم لم تراجعه الحكومة رسميا حتى الآن، مما يعني أنها لن تحقق هذا النمو على الأرجح.

> صندوق النقد الدولي: الاقتصاد التركي قد ينكمش بنسبة 5 في المئة هذا العام

وبلغت البطالة في تركيا، البالغ عدد سكانها 82 مليون نسمة، 13.8 في المئة حتى فبراير الماضي، لكن محللين يقولون بأن نسب البطالة الحقيقية أكثر من ذلك بكثير.

ويرى خبراء أن تركيا قد لا تكون قادرة على تلبية الالتزامات المالية الخارجية المستحقة عليها في الفترة المقبلة حيث تحتاج إلى عشرات المليارات من الدولار لتمويل ديونها المستحقة، ولكن ليس من الواضح من أين ستعثر الحكومة على المال الكافي.

وتحتاج الحكومة إلى تمويل خارجي يساعدها في الإيفاء بالتزاماتها بحوالي 170 مليار دولار من مدفوعات السداد المستحقة هذا العام.

ولكن المشكلة ستبدو أكبر مستقبلا وذلك استنادا على ما تشير إليه التقديرات بأن إجمالي ديون تركيا الخارجية بلغت قرابة 225.8 مليار دولار حتى نهاية فبراير الماضي.

وفي العادة، تلجأ أنقرة إلى سوق الدين المحلية عبر طرح سندات حكومية لدعم الليرة المتراجعة بقوة أمام العملات الأجنبية.

الوباء وتراجع أسعار النفط يقلصان أرباح أرامكو

رجح محللون أن تخفض شركة أرامكو العملاقة مدفوعات الأرباح للحكومة السعودية مع الإبقاء على مدفوعات مساهمي الأقلية، بعد أن قلص انهيار أسعار النفط أرباح الربع الأول من هذا العام، الأمر الذي ربطه البعض بإعلان الرياض عن خفض طوعي للإنتاج الشهر المقبل لإعادة التوازن إلى الأسواق.

الرياض - تعطي توقعات محللي أسواق النفط لمحة عن خسائر شركات الطاقة بما فيها أرامكو السعودية، التي قد تسجل تراجعا في الأرباح بسبب أزمة كورونا وتراجع الأسعار في الأسواق العالمية.

وتعهدت شركة الزيت العربية السعودية، الاسم الرسمي للشركة، بتوزيعات أرباح سنوية بقيمة 75 مليار دولار للسنوات الخمس الأولى لجذب مستثمرين إلى طرحها العام الأولي في ديسمبر الماضي.

ومنذ ذلك الحين، ينهار الطلب على الوقود بفعل القيود العالمية على التنقل لاحتواء فايروس كورونا المستجد، في حين هز تأثير فائض الإمدادات سوق النفط، إذ كانت الرياض وموسكو تضخان بأقصى طاقة ممكنة في أبريل في حرب على الحصص السوقية.

وعندما تكشف نتائجها للربع الأول اليوم الثلاثاء يتوقع المحللون أن تعلن أرامكو عن نزول في الأرباح وانخفاض في التدفقات النقدية. ويتوقع البعض أيضا تقليصا للمدفوعات إلى الحكومة السعودية، ربما بمقدار النصف.

وسيتسبب ذلك في تفاقم الأعباء الاقتصادية على السعودية نتيجة انهيار سوق النفط.

ويأتي ذلك فيما أعلنت السعودية الاثنين أنها تنوي خفض إنتاجها اليومي من النفط بمليون برميل إضافي ابتداء من يونيو، في محاولة لمساعدة السوق على استعادة توازنها ورفع الأسعار في ظل تراجع الطلب بفعل فايروس كورونا المستجد.

يوسف حسيني

> نتوقع خفضا بنحو 50 في المئة في الأرباح بسبب ركود السوق

ونسبت وكالة رويترز لمحلل الأسهم في المجموعة المالية هيرميس يوسف حسيني قوله "نتوقع خفضا بنسبة 50 في المئة في الأرباح للحكومة بسبب تراجع أسعار النفط وإنتاجه".

وعلى النقيض من ذلك، من المرجح أن تحمي أرامكو توزيعات مساهمين بنسبة 1.7 في المئة اشتروا في إدراجها العام الماضي بالبورصة، شأنها شأن شركات نفط كبيرة أخرى، سعيا إلى الحفاظ على المساهمين الذين أصابهم التوتر بسبب صدمة أزمة فايروس كورونا.

ودفعت أرامكو العام الماضي توزيعات بقيمة 73.2 مليار دولار وقالت إنها تعتزم الإعلان عن توزيعات نقدية بقيمة 75 مليار دولار في 2020، وهو ما سيؤول 1.7 في المئة منه إلى مساهمي الأقلية. ويتوقع المحللون أن النسبة البالغة 1.7 في المئة والتي تصل إلى 1.3 مليار دولار لن تمس.

وأبقت إكسون موبيل وبي.بي وشيفرون على مدفوعاتها الفصلية، لكن رويال داتش شل قلصت توزيعاتها للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية للحفاظ على السيولة.

وتتعرض أرامكو لضغوط إضافية من صفقة لشراء 70 في المئة في شركة سابك لصناعة البتروكيماويات.

مرحلة صعبة في سوق النفط

وقالت رويترز الأحد الماضي إن الشركة تسعى لخفض تكلفة الاستحواذ البالغة 69 مليار دولار، وفقا لمصدرين. ويتعين على الشركة دفع 25 مليار دولار هذا العام لصندوق الثروة السيادي السعودي بموجب الشروط.

وقال حسيني "أعتقد أنهم سيكونون قادرين على تغطية الجزء الأكبر من هذا عن طريق الاستدانة بحسب الخطة الأصلية ومن الممكن بسهولة تغطية الباقي بالسيولة".

وكانت لدى أرامكو سيولة بقيمة 60 مليار دولار حتى نهاية 2019 إضافة إلى ديون بحوالي سبعة مليارات دولار متوقعة في 2020.

وهبط خام القياس العالمي برنت نحو 65 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام قبل أن تتفق أوبك+ على تقليص إمداد النفط بمقدار غير مسبوق عند 9.7 مليون برميل يوميا من أول مايو لتعويض تأثير الفايروس على الطلب ودعم الأسعار.

وشهدت أرامكو مديونية سالبة بلغت سالب 0.2 في المئة في نهاية 2019، لكن في ضوء الحقائق الجديدة، يقول المحللون إن أرامكو ربما تحتاج إلى الاستدانة هذا العام، وقد يشهد صافي مديونيتها، وهو صافي الدين مقسوما على رأس المال في الميزانية العمومية، ارتفاعا ليقترب أكثر من مستوياته لدى شركات النفط الكبرى الأخرى. ولم يذكروا أي توقعات لدين أرامكو.

وبحسب متوسط تقديرات محللين لدى بنك الاستثمار المصري والمجموعة المالية هيرميس والراجحي كابيتال السعودية وأرقام كابيتال التي مقرها دبي، ستعلن أرامكو عن صافي ربح بقيمة 17.8 مليار دولار لربع السنة، مقارنة مع 20 مليار دولار للربع الرابع من العام الماضي.

كورونا يلقي بالاقتصادات العربية في حفرة الخسائر

عمان - أكد رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع أن حجم خسائر اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب أزمة فايروس كورونا زادت من متاعب الحكومات التي تحاول النهوض بالنمو.

وقال الطباع في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية (بترا) إن "الخسائر التي أصابت الاقتصاد العربي بسبب كورونا تفوق 323 مليار دولار".

ولفت إلى أن الشركات العربية تكبدت خلال الربع الأول من العام الحالي خسائر بلغت قيمتها 420 مليار دولار، وهو ما يعادل 8 في المئة من إجمالي ثروة المنطقة.

وتوقع صندوق النقد الدولي مؤخرا حدوث انكماش باقتصادات المنطقة بنسبة 3.3 في المئة بفعل مكافحة الوباء وتراجع أسعار النفط.

ويرى الاتحاد، الذي يتخذ من العاصمة الأردنية عمان مقرا له، أن الدول العربية سواء المصدرة للنفط أو المستوردة تأثرت سلباً وطالتها أضرار ترافقت مع تداعيات الوباء، تصل نسبتها لنحو 12 في المئة من حجم اقتصادها.

وأوضح الطباع أن التوقعات تشير إلى أن ديون الحكومات العربية سترتفع بمقدار 190 مليار دولار خلال العام الحالي 2020 لتصل إلى 1.46 تريليون دولار.

وأشار إلى احتمال أن يؤدي ذلك لتدهور العجز المالي في المنطقة العربية من 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي إلى 10 في المئة بنهاية هذا العام.

وتأتي هذه الأرقام المفزعة بينما قال بنك أوف أميركا الاثنين إن دول الاقتصادات الناشئة الرئيسية استنزفت 240 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي على مدار الشهرين الأخيرين، إذ تعمل البنوك المركزية على دعم عملاتها واقتصاداتها في مواجهة الجائحة.

وأوضح البنك في مذكرة نقلا عن بيانات الاحتياطيات لنحو 31 دولة، أن من المرجح أن يستمر النزيف، وإن كان بوتيرة أبطأ.

حمدي الطباع

> المنطقة العربية فقدت 8 في المئة من ثروتها بسبب الوباء

وقال البنك إن الصين وهونغ كونغ والسعودية ومصر والبرازيل وتركيا شهدت أكبر هبوط إجمالي في الاحتياطيات.

وكتب ديفيد هونر من بنك أوف أميركا في المذكرة "سيستمر نزيف احتياطيات الأسواق الناشئة على الأرجح، لكن بشكل أبطأ، خلال ما يبدو أنه سيكون تعافيا مخيبا للآمال في النمو العالمي ونمو الأسواق الناشئة".

وأضاف "بعد تعاف مبدئي في النشاط في أعقاب إلغاء إجراءات العزل الصحي، من المرجح أن تكبح عدة عوامل التعافي، منها الدين المرتفع وتعثر الشركات وأسواق العمل غير الفعالة وانحسار العولمة والتوترات الأميركية الصينية".